مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

مجلة الدراسات اللغوية

المجلد الرابع عشر – العدد الثالث . رجب – رمضان ١٤٣٣هـ / يونية – أغسطس ٢٠١٢م

فصلية محكمة تعنى بدراسة النحو والصرف واللغويات والعروض

- قراءة في اعتراضات المخزومي للتنازع
- المصاحبة اللفظية ودورها في تماسك النص مقاربة نصية في مقالات د. خالد المنيف
- فوائت ابن مالك من أفعال اللغيف المفروق
- الزمن الصرفي والسياقي للمضارع في العربية والإنجليزية: دراسة تقابلية

أولاً: البحوث والدراسات

قراءة في اعتراضات المخزومي للتنازع

نوال بنت سليمان الثنيان

"أستاذ النحو والصرف المشارك"

جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن بالرياض

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبيّنا محمد عليه أفضل الصلاة والتسليم. وبعد:

فإن النحو علم أُصِّل من المتقدمين، وأُلفت فيه مؤلفات نفيسة، نظَّمت أصوله وقواعده، واحتوت مسائله وأمثلته وتمارينه، واستمر هذا العلم حياً متألقاً بالتأليف المستقل ونشاط الشرّاح وأصحاب الحواشي، وفي خضم هذا الازدهار وهذا التألق يأتي ابن مضاء في القرن السادس الهجري ليحدث ثورته على النحو والنحاة في رفض نظرية العامل، وما جرَّته في ـ رأيه ـ على النحو العربي من تعقيد وكثرة في التأويلات والتقديرات، متخذاً (باب التنازع) طريقاً لإثبات صحة آرائه، في بيان أن هذا الباب قد جلب للنحو صيغاً معقدة وأحكاماً فيها من التكلف والتمحل الكثير، ليكون الشرارة التي أشعلت فتيل الثورة على الأصول والمعطيات والثوابت التي أُسّس عليها النحو العربي، فأتى بعده عدد من الباحثين في العصر الحديث وتبنوا هذه الآراء واتفقوا تقريباً في اعتراضاتهم والأسس العامة التي بنوا عليها المطالبة بالتجديد والتسيير للنحو العربي، من أشهر هؤلاء العلماء: إبراهيم مصطفى، و د. شوقي ضيف، ود. مهدي المخزومي، وقد آثرت أن أقف على اعتراضات المخزومي بالتحديد لأجعله موضوع بحثي هذا الذي عنونته بـ:

" قراءة في اعتراضات المخزومي للتنازع".

وكان سبب اختياري لهذا الموضوع مرتبطاً بهذا العَلَم ما يأتي:

١- الرغبة في البحث في أصول النحو بالوقوف على نظرية العامل، ودور السماع والقياس في إثبات الحكم النحوي أو ردّه، بهدف تأصيل القواعد والأحكام التي أنكرها المحدثون.

٢- أن د. مهدي المخزومي كان تلميذاً لإبراهيم مصطفى، الذي يُعد أول المحدثين في الدعوة إلى التجديد والتسيير، متخذاً باب التنازع طريقاً لعرض آرائه

في دعوته هذه.

وقد تمثّل المخزومي الكثير من آراء شيخه، ودعا بما كان يدعو به وإليه.

٣- أن المخزومي تفرّد عن غيره من المحدثين في عرض الأدلة والحجج في رفضه لباب التنازع وإنكاره له.

وذلك أنه استند إلى حجج نحوية، وقاس بعض الأحكام المتعلقة بهذا الباب على أحكام أخرى أُجيز فيها ما منعه النحاة في التنازع دون الاقتصار على النظرة العامة لنظرية العامل كما هي الحال مع غيره من المحدثين.

٤- أن باب التنازع من أكثر الأبواب النحوية تشعباً في الآراء والأحكام، وتمثُّلاً للأصول والقوانين النحوية، واستيعاباً للكثير من الصور والأساليب والتراكيب، التي شاب بعضها التعقيد والغموض.

٥- أن مجال البحث لم يقف أحد - حسب علمي - على دراسته في عرض الأدلة والبراهين التي استند إليها المخزومي في ردّه هذا الباب على الأصول والنظريات النحوية، وتحكيمها في قبول هذه الأدلة أو رفضها.

وإن كان قد وقف عليه بعض الدارسين في أبحاثهم مشيرين إلى موقفه وأدلته لرفض هذا الباب مع الاجتهاد في الرد عليه إلا أنهم لم يقفوا وقفة مستفيضة بالعرض والتحليل ولم يفردوا البحث في ذلك في بحث مستقل ولعل أكثر من بحث في هذا الموضوع د. محمود رجب المزين في كتابه "باب التنازع في العمل، وموقف النحاة القدامى والمحدثين منه" وخصص للمخزومي بضع وريقات من كتابه هذا[١].

لكل هذا آثرت اختيار هذا الموضوع، وكما ذكرت فإن بعض الاعتراضات التي ذكرها المخزومي على هذا الباب يتفق فيها مع اعتراضات غيره ممن سبقوه أو لحقوه،

(١) ص: ٧٢ وما تلاها.

إلا أنه أضاف حججاً وأدلة تفرد بها عن غيره، وهو ما ركّزت البحث فيه مع الوقوف على رفضه لنظرية العامل، محاولة ألاَّ أكرر الكثير مما ذكره الباحثون حول هذه النظرية؛ لاستفاضتهم فيها، واستيعابهم دراستها في أبحاثهم مما يغني عن تكراره هنا.

وجعلت مرجعي في الوقوف على آراء المخزومي حول باب التنازع كتابه: "في النحو العربي؛ نقد وتوجيه"، الذي ضمّنه أكثر آرائه، ووجهه لنقد أعمال النحاة ومناقشة أحكامهم.

أرجو الله أن أوفق في بحثي هذا، الذي هدفت فيه خدمة العربية من خلال تأصيل باب من أبواب النحو العربي، وأشكر سلفاً كل من يصوّب فيه خطأ أو يقوّم عوجاً؛ لأن الكمال لله وحده.

والله من وراء القصد.

تمهيد

التنازع: "مصطلحه وأهم أحكامه"

التنازع باب من أبواب النحو العربي مرّ بمراحل عدة في مصطلحه، وحدود هذا المصطلح، والأحكام الخاصة بهذا الباب، والرأي فيه بين القبول والرفض، وتصنيفه بين أبواب النحو الأخرى.

أما المصطلح فلم يكن مصطلح التنازع متعارفاً عليه عند العلماء المتقدمين، بل كان يُتناول في مؤلفاتهم بشرحٍ وتوضيحٍ لما تداوله العرب في لغتهم مما يندرج تحت هذا الباب.

فهذا سيبويه يعنون أحد أبواب كتابه- كما هو منهجه- بشرح للمصطلح متخذاً المعمول أساساً لهذا العنوان، إذ يقول:

"هذا باب الفاعلَين والمفعولَين اللذين كلٌّ واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يَفْعَلُ به وما كان نحو ذلك وهو قولك ضربتُ وضربني زيد، وضربني وضربت زيداً"(١).

ثم يتبعه من جاء بعده من النحويين في عرض هذا الباب، وما يحمله من أحكام وشواهد دون الاصطلاح له بمصطلح محدد.

يمثل ذلك المبرِّد من علماء القرن الثالث الهجري، حين عنون أحد أبواب كتاب (المقتضب) مركزاً على الركن الآخر من التنازع وهو العامل إذ يقول: "وهذا بابٌ من إعمال الأول والثاني، وهما الفعلان اللذان يُعطَفُ أحدهما على الآخر"(٢).

وفي القرن الرابع نقف على بعض قواعد هذا الباب في عدد من مؤلفات

(١) الكتاب: ١/ ٧٣، يريد أنك أضمرت مع الفعل الأول (زيدٌ) بكونه فاعلا، وأظهرته مع الفعل الثاني على أنه مفعول به (زيدا)، أي: هذا (زيد) قام بالضرب كما أنت قمت بضربه.

(٢) ٤/ ٧٢.

أبي علي الفارسي[1]، حيث يوجّه بعض الشواهد، فيعرض لآراء البصريين والكوفيين في مسألة التنازع دون أن يصطلح له بمصطلح محدد.

ونصل إلى القرن السادس الهجري في منتصفه تقريباً- فنجد الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ) في كتاب (المفصل)[2]، و(الكشاف)[3] لم يعط المسألة مصطلحاً خاصاً بها، ففي المفصل أدرج مسائل الباب ضمن فصل المرفوعات، وفي الكشاف وجّه الآيات التي استشهد بها النحويون في باب التنازع دون إشارة للمصطلح.

في حين نقف عند ابن مضاء القرطبي[4] المتوفى نهاية القرن السادس الهجري (ت: ٥٩٢هـ) في كتابه (الرد على النحاة)، لنقرأ ما خالف به النحويين في هذا الباب، إذ يقول: "فأنا في هذا الباب لا أخالف النحويين إلا أن أقول: "علقت" ولا أقول: "أعملت"، والتعليق يستعمله النحويون في المجرورات، وأنا أستعمله في المجرورات والفاعلين والمفعولين"[5].

هذا ما خالفهم به من اصطلاح التعليق بدلاً من الإعمال في هذا الباب، دون أن يطلق مصطلح التنازع على مسائله.

ويأتي ابن خروف من علماء الأندلس (ت: ٦٠٩هـ) في شرحه لـ(جمل الزجاجي) فيعترض على تسمية هذا الباب بما سماه به الزجاجي تابعاً لسيبويه: "باب الفاعلين والمفعولين..." ويرجّح ترجمة أخرى للباب، فيقول:

"هذه الترجمة لا تعم الباب، وأحسن التراجم ما ترجم به أبو الحسن؛ الأستاذ

(١) انظر: المسائل العضديات: ١٤١، والمسائل العسكرية: ١١٤، والمسائل الحلبيات: ٢٤١.

(٢) ص: ١٨.

(٣) راجع: ٢/ ٤٩٩، ٤/ ١٥٢.

(٤) فصّلت بعض الشيء في رأيه؛ لأهميته في هذا البحث، ولما له من الأولوية في رفض باب التنازع مما سيرد تفصيله.

(٥) ص: ٨٥، تحقيق: د. محمد البنا.

ابن الأخضر[١] بلديُّنا ـ رحمه الله ـ وهو: "باب العاملين اللذين يسوغ لكل واحد منهما أن يعمل في الاسم؛ لتقدمهما عليه لفظاً، وتعلقهما به من طريق المعنى، وهي حسنة"[٢].

إلا أنه لا يتناول هذا المصطلح قدر ما يتناول شرح الباب، ويستمر الأندلسيون في التجديد لهذا الباب من جهة المصطلح تحديداً، فهذا أبو موسى الجزولي (ت: ٦٠٧هـ) يعرّف هذا الباب بقوله: "إذا تنازع فعلان معمولاً واحداً فالمختار إعمال الثاني..."[٣].

ولعل بداية التسمية مأخوذة من قوله هذا، ويتبعه ابن الحاجب (ت: ٦٤٦هـ) في هذا الشرح[٤].

ويأتي الشَّلوبين (ت: ٦٤٥هـ) فيعنون لهذا الباب بمصطلح التنازع في كتابه "التوطئة"[٥].

ومع هذا نقف على مؤلفات ابن عصفور[٦] وابن أبي الربيع[٧] لنجدهما يصطلحان لهذا الباب بمصطلح (باب الإعمال)، وقد أفاد الأزهري في التصريح أن هذه التسمية من مصطلحات الكوفيين[٨].

ثم يأتي ابن مالك[٩] فيتبع الجزولي في مصطلحه، كما تبعه آخرون

(١) يريد أبا الحسن بن الأخضر الأشبيلي، من شيوخه: الأعلم، ومن تلاميذه: القاضي عياض، (ت: ٥١٤هـ). انظر: الإنباه: ٢/ ٢٣٢، والبغية: ٢/ ١٧٤.

(٢) شرح الجمل: ٢/ ٦٠٣.

(٣) المقدمة الجزولية في النحو: ١٦٤.

(٤) شرح الكافية للرضي: ١/ ١٧٧.

(٥) ص: ٢٥٢.

(٦) شرح الجمل: ١/ ٦١٣.

(٧) البسيط في شرح الجمل: ١/ ٣٠٣.

(٨) شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٣١٥.

(٩) انظر شرح الكافية الشافية: ٢/ ٦٤١، وشرح التسهيل: ٢/ ١٦٤.

كأبي حيان(١)، وابن هشام(٢).. وغيرهم.

وأما أهم أحكامه: فإننا نستطيع أن نقف عليها من خلال تعريفهم له، إذ قالوا:

التنازع: هو أن يتقدم عاملان متصرفان، سواء كانا فعلين أو اسمين مشابهين لهما في العمل أو كليهما، ويتأخر عنهما معمولٌ، يطلبه كل منهما من حيث المعنى(٣).

وقد أسهب النحويون في تفصيل هذا التعريف، وبيان الأحكام الخاصة بهذا الباب إسهاباً لا مجال لذكره هنا، وهو مبسوط في كتب النحو.

ومن الأمثلة على التنازع: قام وقعد زيدٌ، وكافأت وأكرمت زيداً، ونظم وسمعتُ الشاعر.

ومن الشواهد التي استشهد بها النحويون في مؤلفاتهم قوله تعالى: ﴿**آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا**﴾(٤)، تنازع الفعلان: (آتوني) و (أفرغ) المعمول (قِطراً).

ومن تنازع الاسمين قول الشاعر:

عُهِدْتَ مُغِيثاً مُغْنِيا مَنْ أَجَرْتَهُ فلمْ أَتّخذْ إلاَّ فِنَاءَكَ مَوْئِلاَ(٥)

تنازع اسما الفاعل المشبهان للفعل: (مُغيثا) و (مُغنيا) المعمول (مَنْ)، كل منهما يطلبه مفعولا.

ومن تنازع المختلفين: اجتماع عاملين؛ اسم فعل وفعل على معمول واحد قوله تعالى: ﴿**هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ**﴾(٦).

---

(١) الارتشاف: ٣/ ٨٧.

(٢) أوضح المسالك: ٢/ ١٨٦، وشرح قطر الندى وبل الصدى: ١٩٧.

(٣) شرح كتاب الحدود في النحو للفاكهي: ٢٠٣.

(٤) الكهف، من الآية: ٩٦.

(٥) لم أقف على قائله، وهو من شواهد شرح الألفية لابن الناظم: ٢٥٣. وأوضح المسالك: ٢/ ١٨٩.

(٦) الحاقة، من الآية: ١٩.

هذه أهم الأحكام التي اتفق عليها النحويون في هذا الباب، أما ما اختلفوا حوله فهو: أيُّ العاملين أولى بالعمل في التنازع؟[1].

ذهب الكوفيون إلى أن الأَولى إعمال الفعل الأول، واحتجوا لذلك: بما ورد من شواهد أُعمل فيها الأول، ولأن الأول أسبق من الثاني؛ مما أعطاه قوة واهتماما، كما أن إعماله لن يؤدي بالأسلوب إلى الإضمار قبل الذكر الذي سيقع بإعمال الثاني.

وذهب البصريون إلى أن إعمال الفعل الثاني أولى، واحتجوا لرأيهم بشواهد كثيرة قرآنية وشعرية، كما احتجوا لإعمال الثاني بأنه الأقرب للمعمول، لذا فعمله أولى.

وقبل أن أقف على آراء المحدثين في هذا الباب يحسن أن أعرض أهم أحكام هذا الباب، وأشهر صوره يتمثل فيما يأتي[2]:

– إذا أُعمل أحد العاملين فإن الآخر يعمل في ضمير المتنازع فيه، ويجب الإضمار إذا كان المعمول مما يلزم ذكره كالفاعل، نحو قولنا: قام وقعدا الزيدان، وقاما وقعد الزيدان.

– وللكوفيين رأي في هذا، فقد أجاز الفراء إعمال العاملين في معمولهما المرفوع إذا تساويا في طلبه، فتقول: قام وقعد الزيدان، وإذا اختلفا فيضمر هذا المعمول متأخراً، تقول: ضربني وضربت زيدا هو.

– أما الكسائي وهشام من الكوفيين، ووافقهما السهيلي وابن مضاء ـ فيما نُقل

(١) انظر بسط الخلاف في المسألة في كل من: الإنصاف: ١/ ٨٣، وشرح المفصل لابن يعيش: ١/ ٧٧–٧٩، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٦١٣، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ١٦٤، والهمع: ٥/ ١٤١.

(٢) اكتفيت بذكر الآراء المشهورة دون الدخول في الأحكام الفرعية للباب والصور التي أخرجها النحاة من باب التنازع، وكلها مبسوطة في مؤلفات النحو منها:
شرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ١٦٤–١٧٧، والارتشاف: ٣/ ٨٧، وأوضح المسالك لابن هشام: ٢/ ١٨٦–٢٠٥، وشرح الألفية لابن عقيل: ١/ ٥٤٥.

عنهم ـ فقد أوجبوا حذف الضمير مرفوعاً أو غيره من العامل الأول إذا أعمل الثاني في المعمول الظاهر؛ منعا للإضمار قبل الذكر(١).

– أما إذا أعمل أحدهما وأهمل الآخر، وكان مطلوبه غير مرفوع إلا أنه عمدة في الأصل– كمفعولي (ظن) وأخواتها.. وكخبر (كان) وأخواتها– وكان الطالب له هو الأول فالنحويون أوجبوا إضماره متأخراً، تقول: "ظنَّني وظننت زيدا قائما إياه" و "كنت وكان زيدٌ صديقاً إياه".

– ومثل هذا الحكم إذا كان الضمير مجروراً، وحذفه يوقع في لبس فيجب الإضمار متأخراً عن المعمول، كما في نحو: "استعنتُ واستعان عَلَيَّ زيدٌ به". واعتمد النحويون في هذا الحكم على قاعدتين هما:

– أن الإضمار متقدما سيؤدي إلى إضمار قبل الذكر، وهذا غير جائز، ولا ضرورة لذلك.

– أن الحذف سيؤدي إلى لبس في تحديد موقف زيد، هل هو مستعان به أو مستعان عليه؟ وقد يُفهم منه أنه مستعان عليه، وهذا غيرالمراد.

لهذا وجب الإضمار متأخراً.

– وإن طلبه الثاني فيضمر سواء كان متصلاً أو منفصلاً، تقول: "ظننتُ وظنَّنيه زيداً قائماً، و "ظننت وظنَّني إياه زيداً قائماً".

– أما إذا كان مطلوب الفعل المهمل ليس عمدة بأن كان منصوباً –في غير ما سبق– أو مجروراً، وكان الطالب له الأول فلا يجوز الإضمار، تقول: ضربتُ وضربني زيداً، ومررتُ ومرَّ بي زيد؛ وذلك لأن الضمير هنا فضلة يستغنى عنه، وحذفه يسلّمنا من الوقوع في الإضمار قبل الذكر.

– وإذا طلبه الثاني فيجب الإضمار، تقول: ضربني وضربته زيدٌ، ومرَّ بي

(١) انظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي: ١/ ٣٦٢.

ومررت به زيد، وأوجب الجمهور هذا الحكم؛ لأن العامل قد تهيأ للعمل في الضمير فلا حاجة تستدعي قطعه عن عمله من دون علة أو سبب لذلك.

– يقع التنازع في أكثر من عاملين، وقد يكون المتنازع فيه متعدداً، كما جاء في حديث رسول الله ﷺ: "تُسبِّحون وتُكبِّرون وتُحمِّدون دُبرَ كل صلاة ثلاثاً وثلاثين"(١) تنازعت ثلاثة أفعال في متنازعين؛ ظرف، ومفعول مطلق: (دُبرَ) و(ثلاثاً وثلاثين).

– يقع التنازع أيضاً في باب التعجب، تقول: ما أحسنَ وأكرمَ زيداً، وأحسِنْ به وأكرِمْ بزيدٍ، بإعمال الثاني؛ لأن إعمال الأول يؤدي إلى الفصل بين فعل التعجب ومعموله بما لا يجوز.

وهناك الكثير من الأحكام والصور التي تداولها النحاة بين مجيز ورافض، من هذه الأحكام:

هل يعد التوكيد اللفظي من التنازع؟ وهل يكون التنازع في الحروف؟ وهل يقع في الحال والتمييز والمفعول له؟

ومن الصور التي رفضها المحققون وأخرجت من الباب قولك: "أظنُّ ويظنانني أخاً زيداً وعمراً أخوين".

الاعتراض على هذا الباب

هذه الآراء والأحكام وما أحاط بها من اختلاف وكثرة في الرأي والاجتهاد في تتبع الأحكام والأمثلة المسموعة وإدراج صور وأساليب غير مستساغة جعل بعض العلماء يقف وقفة غير موالية لهذا الباب وغير مسلّمة بكل ما ورد من أحكام، فتجد منهم من يرفض الباب برمته، ومنهم من يرفض بعض صوره وأمثلته. وقد

(١) صحيح البخاري: كتاب الأذان، باب الذكر بعد الصلاة رقم (٨٠٧) ١/ ٢٨٩. صحيح مسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب استحباب الذكر بعد الصلاة.. (٥٩٥) ١/ ٤١٦، واللفظ له، وهو من شواهد أوضح المسالك: ٢/ ١٩٠.

تداول في الأذهان أن هذه المواقف تزعمها المحدثون من النحويين، وفي الحقيقة أن أوائلها سبقت زمننا الحديث بكثير حيث بدأت في القرن الثالث الهجري.

حُكي عن الجرمي (ت: ٢٢٥هـ) أنه خص الباب بالعوامل المتعدية إلى مفعول واحد، ورفض مجيته فيما تعدى إلى اثنين أو ثلاثة، ويتبعه ابن الطراوة (ت: ٥٢٨هـ) في منع مجيئه في باب (ظن) مطلقاً، واستبشع على النحويين جوازه في هذا الباب(١).

ويقصر أبو حيان الحكم فيه على ما سمع عن العرب، قال:

"والذي ينبغي أن يُتبع في ذلك السماع، فإن كانت العرب استعملت مثل هذا الإضمار اتبع، وإلا توقف عن إجازة ذلك"(٢).

وغيرهم من النحويين المتقدمين عارضوا بعض الأحكام والصور التي وردت في هذا الباب.

إلا أن من المتقدمين ممن سبق أبا حيان: ابن مضاء القرطبي (ت: ٥٩٢هـ) صاحب كتاب "الرد على النحاة" الذي بث فيه آراءه وتزعّم فيه ثورة على النحو والنحاة وبعض نظرياتهم الأصولية، فدعا إلى: هدم نظرية العامل، وإلغاء العلل الثواني والثوالث، وإلغاء القياس والتمارين غير العملية، ورفض تقدير العوامل المحذوفة، وتمثّل رفضه لهذا كله في باب التنازع وأحكامه وكثير من صوره.

– بعد ابن مضاء انبرى عدد من علماء العربية في عصرنا الحديث بالاعتراض على هذا الباب، مختلفين في مواقفهم منه، متخذاً بعضهم(٣) من ابن مضاء قدوة له في آرائه وثورته، وبعضهم جعل تعقيدات الباب وصعوبته سبباً في رفضه لهذا

(١) انظر الارتشاف: ٣/ ٩٠، والهمع: ٥/ ١٤٦، ١٤٢.

(٢) الارتشاف: ٣/ ٩٠.

(٣) مثل شوقي ضيف، الذي بثّ آراءه تلك في مقدمة تحقيقه لكتاب الرد على النحاة، لابن مضاء الذي طبع طبعته الأولى سنة ١٩٤٧م، والثانية ١٩٨٢م، وفي مؤلفاته الأخرى.

الباب الذي حمل من الصور والأساليب غير المقبولة، يمثّل هذا التوجه أكبر تمثيل د. مهدي المخزومي.

ترجمة د. مهدي المخزومي(١)

– اسمه:

مهدي بن الشيخ محمد صالح بن الشيخ حسن بن الشيخ محمد صالح آل زاير دهام، الشهير بالمخزومي.

– مولده:

ولد في النجف الأشرف في العراق، اختلف في سنة ولادته ورجح أنه ولد في عام ١٩١٠م.

– نشأته وعلمه:

نشأ يتيماً، وتعلم القراءة والكتابة وختم القرآن ثم انتقل إلى الدراسة في الجامع الهندي حيث درس المقدمات وعلوم العربية، والأصول، ابتعث إلى جامعة فؤاد الأول في مصر، ودرس فيها العربية، والفلسفة والتاريخ، ونال منها شهادتي الماجستير والدكتوراه.

– وظائفه:

عمل مدرساً في دار المعلمين في العراق، ثم أستاذاً في كلية الآداب والعلوم في بغداد، ثم عهدت إليه عمادة كلية الآداب والعلوم في جامعة بغداد، وبعدها انتقل إلى الرياض ليعمل رئيساً لقسم اللغة العربية في كلية الآداب في جامعة الملك سعود (الرياض آنذاك).

(١) انظر ترجمته في عدد من المقالات الإلكترونية على الشبكة، منها:

– مهدي المخزومي، حياة وأثر، د. رياض السواد، مجلة شعوب، والمخزومي؛ حياة وإنجازات، د. زهير غازي زاهد، جريدة المؤتمر، وشخصيات عراقية مهدي المخزومي.

ثم عاد إلى وطنه عام ١٩٦٨م، وعمل أستاذاً في عدد في الكليات في جامعة بغداد ورئيس قسم اللغة العربية في كلية الآداب في الجامعة نفسها.

شيوخه: كانوا كثر، منهم:

في العراق: محمد تقي صادق، ومهدي الظالمي، وعباس المظفر.

في مصر: طه حسين، ود. عبد الوهاب حموده، وعبد الوهاب عزام، وأحمد أمين، ويحيى الخشاب، وأمين الخولي، وإبراهيم مصطفى، وإبراهيم مدكور، وحسن إبراهيم حسن.

تلاميذه: أشهرهم:

محمد خير الحلواني، ومصطفى جمال الدين، وطارق الخبابي، وحاتم الضامن.

مؤلفاته:

له مؤلفات مطبوعة ومخطوطة، أهمها:

- الخليل بن أحمد الفراهيدي؛ أعماله ومنهجه.
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو.
- في النحو العربي، نقد وتوجيه.
- في النحو العربي، قواعد وتطبيقه.
- الدرس النحوي في بغداد.
- أعلام في النحو العربي.
- قضايا في النحو وتاريخه.

وله عدد من المقالات والبحوث في تخصصات مختلفة منها: الأدب والنقد والتاريخ، كما اشترك مع عدد من علماء عصره في تحقيق:

ديوان الجواهري، وكتاب العين، للخيل بن أحمد.

-وفاته:

توفي إثر مرض أصاب قلبه وذلك في بغداد عام ١٩٩٣م=١٤١٤هـ.

اعتراضات د. المخزومي على التنازع

د. مهدي المخزومي، اعترض كما اعترض آخرون، منهم شيخه إبراهيم مصطفى[1] على عدد من أصول النحو، التي أدت إلى نتائج لم تخدم ـ في رأيهم ـ النحو العربي، فطالبوا بإلغاء باب التنازع من خلال حذف كثير من أحكامه وصوره، واعتراضاته تلك إنما بُنيت على أساسين، كان لهما الدور الكبير في وصول النحو العربي إلى ما وصل إليه من تعقيد وضعف، هذا الأساسان هما:

الأول: الفلسفة الكلامية والعقلانية المفرطة التي سيطرت على آراء قدامى النحويين، وحكّموها في تشريع قواعد هذا الباب، وقبول بعض أساليبه العربية أو رفضها، مما أقحم كثيراً من الأحكام والأمثلة في باب التنازع مما لم يرد في كلام العرب.

قال المخزومي: "فقد حاولت في هذه الفصول ـ ما وسعني ذلك ـ أن أخلص الدرس النحوي من سيطرة المنهج الفلسفي عليه، وأن أسلب العامل النحوي قدرته على العمل، وكان النحاة ـ رحمهم الله ـ قد جعلوا من هذا المنهج منطلقاً لأعمالهم"[2].

وقال أيضاً في موضع آخر متهماً الخليل وتلاميذه بأن لهم الدور الكبير في دخول الفلسفة للنحو: "فأراد هو وتلاميذه من بعده ـ يريد الخليل ـ تقعيد هذه الدراسة وإحكام أصولها، فترخصوا في استخدام مصطلحات ليست من اللغة في شيء كالعامل والمعمول، والناصب والجازم، والجار وغيرها، مما مهد السبيل للفلسفة الكلامية ولمنطق اليونان بما لهما من قياسات ومصطلحات وتوجهات، أن ينفذا إلى هذا الدرس اللغوي، وتتم لهما السيطرة، ويكون لهما الغلبة عليه"[3].

(١) نسب المخزومي له الأولوية في الدعوة إلى إصلاح النحو في العصر الحديث انظر في النحو العربي. نقد وتوجيه ص: ١٥، وسترد لاحقاً إشارات إلى آراء إبراهيم مصطفى في ذلك.

(٢) في النحو العربي، نقد وتوجيه: ١٦.

(٣) المصدر السابق: ١٤.

الثاني: التفريعات في أحكام النحاة، والتوسع في خلافاتهم، وبناء القواعد استناداً إلى بعض النصوص، التي حُملت على الضرورة أو غيرها، مما أفضى إلى تعقيد واضطراب في هذا العلم، نشأ عنه عزوف عن دراسته، وضعف في استيعابه، يمثّل هذا التعقيد وهذا العسر عدد من أبواب النحو، أهمها: باب التنازع.

لذا طالب المخزومي بتيسير النحو من خلال أصوله ومسائله، وليس التسيير الذي يتناول مظهره وشكل إخراجه، قال:

"وظهرت محاولات لتسيير النحو في كتب مدرسية، إلا أنها لم تقدم جديداً، ولم تفعل شيئاً يعيد إلى هذا الدرس قوته وحيويته، لأنها لم تصحح وضعاً، ولم تحدد منهجاً، ولم تأت بجديد إلا إصلاحاً في المظهر وأناقة في الإخراج. أما القواعد فهي هي، وأما الموضوعات فكما ورثناها، حتى الأمثلة لم يصبها من التجديد إلا نصيب ضئيل"(١).

وطالب لهذا السبب بإلغاء باب التنازع فقال: "يجب أن نعمل على إزالة كل ما علق بالنحو من شوائب ناء بها النحو، وناء بها الدارسون، وعلى محو كل أثر للمنهج الخطأ الذي انتهجه القدماء في دراسة النحو. وفي مقدمة هذه الآثار: أبواب في النحو ندرسها فلا نحس أننا ندرس نحواً أو لغة أو أسلوباً، كباب التنازع وباب الاشتغال.. "(٢).

هذا الأساسان بنى عليهما د. مهدي المخزومي وغيره أدلتهم وحججهم في الاعتراض على هذا الباب في النحو العربي، مستحدثين أسباباً ومسوغات للمطالبة بإلغائه وحذف الكثير من أحكامه وصوره.

(١) المصدر السابق، ص: ١٥.

(٢) المصدر السابق: ١٦٣.

هذه الأدلة النحوية التي دفعتهم كما دفعت المخزومي إلى هذا الرأي، والأسباب التي دعتهم جميعاً إلى رفض هذا الباب ما يلي:

أولاً: نظرية العامل: وما تحمله من تعقيدات، ألجأت النحويين- في نظر المخزومي- إلى التقدير والتأويل، وسنٍّ كثير من القوانين والقواعد في هذا الباب، مما أخضعت اللغة ولوت شواهدها وأمثلتها تحت جناحها.

من هذه القواعد التي انبثقت من نظرية العامل ووُجِّه باب التنازع طبقاً لها ما يلي:

١- أن الفعل هو العامل فيما بعده من فاعل ومفعول وغيره، وأنه من أقوى العوامل في نظر من سيطرت فكرة العامل على أذهانهم.

قال المخزومي رافضاً هذه القاعدة التي تنظر للفعل هذه النظرة: "ولكن النحاة بعد أن سيطرت فكرة العامل على أذهانهم، ونزلوا العامل منزلة العلة، وكان الفعل عندهم أقوى العوامل.. أخذوا يعالجون موضوع إسناد الفعل إلى فاعله في ضوء ما انتهجوه من اعتبارات فلسفية، وعالجوا قضية الفعل كما لو كان عاملاً حقيقة"(١).

وبما أن هذا الرأي عنده مرفوض وباطل في الأساس، وهو أصل بُني عليه باب التنازع، فمعنى ذلك أن هذا الباب باطل؛ لأنه نفى عن الفعل العمل، لذا هو لا يرفع ولا ينصب. قال: "إن هذا الأصل الذي بنوا عليه هذا الباب- أعني باب التنازع- باطل من أساسه، فليس الفعل عاملاً، وليس هو الذي يرفع أو ينصب، لأن الرفع والنصب وغيرهما عوارض يقتضيها الأسلوب، وتقتضيها طبيعة اللغة. وإذا لم يكن الفعل عاملاً بطل كل ما بُني على هذا من أحكام، ثم بطل هذا الباب وغيره مما كان مبنياً على مثل هذا الأساس"(٢).

(١) المصدر السابق: ١٦٢.

(٢) المصدر السابق: ١٦٣.

إذاً نرى المخزومي نفى أن يكون الفعل عاملاً أو مسبباً للرفع والنصب، وقصر وظيفته على الإسناد فقط، إذ قال:

"إن للفعل وظيفة لغوية تختلف عما زعموه، وما هيأوا الأذهان له من عمل في الفاعل أو في المفعول، أو غيرهما، فوظيفة الفعل في اللغة هي: النص على تجدد نسبة المسند إلى المسند إليه في فترة من فترات الزمان غالباً"(١).

إن مهدي المخزومي تبنى رأي أستاذه إبراهيم مصطفى الذي يُعد أوّل المحدثين في رفع لواء رفض نظرية العامل، والمطالبة بإلغائها حين قال: " تخليص النحو من هذه النظرية وسلطانها هو عندي خير كثير، وغاية تقصد، ومطلب يسعى إليه، ورشاد يسير بالنحو في طريقه الصحيحة"(٢).

وتبعه في رفض هذه النظرية، ونَفْي أن يكون الفعل هو العامل، وسعيه إلى سلب العامل النحوي قدرته على العمل، من خلال تأكيده على أن الفعل مسند، وليس عاملاً يعمل الرفع والنصب فيما بعده، وتخطئته لمئات النحويين المتقدمين فيما ذهبوا إليه، وإتهامه إياهم بالخلط بين أبواب النحو، وإهمال موضوعات مهمة في الدرس النحوي نحو أحوال المسند والمسند إليه، ومتعلقات الفعل، والذكر والإضمار، وحركات الألفاظ وما تتمخض عنه من دلالات.. إلخ(٣).

وكأن مؤلفات العلماء الأوائل لم تحو غير الفلسفة والجدل واستعراض القدرات على التحليل العقلي وغيره.

وإذا وقفنا وقفة منصف على هذه المؤلفات، وما تبعها من حواشٍ وشروح من قبل المتقدمين والمتأخرين، وتلقُّفها بالبحث والدراسة من قبل المحدثين حتى امتلأت أرفف المكتبات بهذا النتاج الوفير، لا يسعنا إلا أن نعجب بهذا الزخم من علم

(١) المصدر السابق: ١٦٣.

(٢) إحياء النحو: ١٩٥، وقد أثنى المخزومي على بادرته هذه في كتابه المعتمد في البحث ص ١٥.

(٣) انظر مقدمة كتابه: في النحو العربي "نقد وتوجيه"، ص: ١٤-١٨.

المتقدمين، ونُعمِل الفكر في قضاياه ومسائله، ونجدد العقل في الوقوف على ما بسطوه من آراء، واكتشاف ما حوته من عمق في تَنَاولِ كثير من المسائل، على عكس ما اكتشفه المخزومي من ضعف في هذه المؤلفات، وما وقف عليه من سلبيات النحويين التي من أهمها: وضعهم لنظرية العامل، واستناد كثير من قواعدهم على هذه النظرية.

وإذا تأملنا ما أورده علماؤنا المتقدمون حول هذه النظرية، وحاولنا أن نقابله بالاتهامات التي وجهها المخزومي إلى النحو العربي الذي بُني على هذه النظرية ورفضه أن يكون الفعل عاملاً، وأن تكون وظيفته الرفع والنصب فيما بعده، ونظرته لهما على أنهما عوارض يقتضيها الأسلوب، وتقتضيها طبيعة اللغة لوجدنا علماءنا ـ رحمة الله عليهم ـ قد ربطوا العمل بالمعاني التي يريدها المتكلم في كل توجيه لأسلوب من أساليب العرب من شعر أو نثر، ولكنهم لم يفصّلوا صراحة بهذا الرأي في مؤلفاتهم؛ لأنها أتت في بداية التأليف في علم النحو، وكان هدفهم في تأليفهم تقعيد النحو واستيعاب كلام العرب فيه، ومع ذلك نقف على نصوص كثيرة عند المتقدمين بدءا بسيبويه يُفهم منها أن العامل في رأيهم هو "المحدث للمتغيرات الإعرابية اللاحقة لنهايات الكلمات حسب وظائفها في الجمل والتراكيب، وهو: تفسيرٌ للعلاقات بين أجزائها المختلفة، وبيان لجهة الارتباط أو التعلق بين تلك الأجزاء"(١).

فهذا سيبويه يوجّه الرفع في قول امرىء القيس:

فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لأَدْنَى معيشَةٍ كَفَانِي، ولَمْ أطْلُبْ، قليلٌ مِنَ المَال(٢)

يقول: "فإنما رفع؛ لأنه لم يجعل القليل مطلوباً، وإنما كان المطلوبُ عنده المُلكَ،

(١) أثر القرآن في أصول مدرسة البصرة النحوية، د. عبدالله الكيش ص: ٢٧٣.

(٢) ديوان الشاعر ص: ٣٩، وهو من شواهد سيبويه: ١/ ٧٩، والإنصاف: ١/ ٨٤، وشرح المفصل لابن يعيش: ١/ ٧٨، وشرح الرضي على الكافية: ١/ ١٨٥، ١٨٦، ومغني اللبيب: ٦٦٠.

وجعل القليل كافياً، ولو لم يُرد ذلك ونصب فسد المعنى"(١).

فجعل المحدث لحركة الرفع في (قليل) هو المعنى الذي يريده المتكلم وليس الفعل (كفاني) في حد ذاته.

ويؤكد الزجاجي القول بأن المعاني تكون أولاً في نفس المتكلم، ثم يعبر عنها بألفاظ، يُضَم بعضها إلى بعض بعلامات ودلائل إعرابية حسب الأعراف اللغوية التي يخضع لها، وذلك في عبارته: " الإعراب عَرَض داخل في الكلام لمعنى يوجده ويدل عليه"(٢) وفي أحد أجوبته إذ يقول: "إن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني، فتكون فاعلة، ومفعولة، ومضافة، ومضافاً إليها، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة، جُعلت حركات الإعراب فيها تنبيء عن هذه المعاني، فقالوا: (ضرب زيدٌ عمرا)، فدلّوا برفع (زيد) على أن الفعل له، وبنصب (عمرو) على أن الفعل واقع به.. وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتسعوا في كلامهم"(٣).

وفيما يكرر المخزومي بطلان نظرية العامل التي بنى النحويون عليها باب التنازع منكراً أن يكون الفعل هو العامل في هذا الباب تتتابع نصوص المتقدمين؛ لتثبت لنا رأيهم في أن العوامل ليست هي المحدثة العمل في المعمولات، بل هي أمارات ودلالات فقط. فها هو أبو البركات الأنباري يقول: "العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة حسية كالإحراق للنار والإغراق للماء والقطع للسيف، وإنما هي أمارات ودلالات"(٤).

كل هذه النصوص التي قال بها نحاتنا القدامى تجتمع لتقول للمخزومي: إنك

(١) الكتاب: ١/ ٧٩.

(٢) الإيضاح في علل النحو: ٦٧.

(٣) المصدر السابق: ٦٩-٧٠.

(٤) الإنصاف: ١/ ٤٦.